

## الفصل الخامس :

### نهج التنمية البشرية الانعاقية: استنتاجات وتوجهات عامة

#### مقدمة

- القسم الأول : تبني مفهوم التنمية البشرية الانعاقية ونهجها
- القسم الثاني: مأسسة وتنظيم المشاركة المجتمعية والحكم المحلي
- القسم الثالث: نحو نظام تربوي تنموي
- القسم الرابع: نحو تنمية بشرية انعاقية

## مقدمة:

ترافق الاجتياح الإسرائيلي المتواصل للأراضي الفلسطينية مع تدمير بنية المجتمع الفلسطيني ومؤسساته، وتقطيع أوصال المجتمع ليصبح التواصل بين المدن والمحافظات شبه مستحيل. إن هذا الوضع يؤكد على أهمية بلورة توصيات تتناسب مع التغيرات السياسية والحقائيق على الأرض، وتتوافق مع طموحات الشعب الفلسطيني في التمتع بحقوقه الإنسانية كباقي الشعوب الحرة في العالم. لا يقدم هذا التقرير توصيات تفصيلية بقدر ما يقدم نهجا لاستنتاج توصيات للقطاعات المختلفة بناء على توجهات عامة<sup>1</sup>، مع الأخذ بعين الاعتبار أهمية تنظيم المجتمع الفلسطيني ضمن مؤسسات وقوانين تؤدي للاعتناق، في ظل السيادة الكاملة على الأرض الفلسطينية، بعيدا عن ما يضع المجتمع بكافة فئاته رهينة للاحتلال ومصالحه. كما أن الإعداد للمستقبل يعني وضع الأسس لدولة تقوم على الديمقراطية، المساواة، والعمل المؤسساتي الناجع مما يستدعي تغييرات جوهرية في قيادة العملية التنموية.

يؤكد هذا الفصل، وبشكل شامل، على الكثير مما ورد في مواقع سابقة من التقرير ويضعها ضمن توجهات عامة. ولا يقدم التقرير استراتيجية أو خطة عمل أو برنامجا تفصيليا، فهذه مهمات منوطة بقيادة العملية التنموية في المجتمع، مؤسسات السلطة الوطنية المعنية، منظمات المجتمع المدني، وموالي التنمية. لكن التقرير يقترح رؤية ومنهجية فلسطينية للتنمية والتحرر وعلى المؤسسات المختصة، الرسمية وغير الرسمية، أن تقوم باستبطان المفهوم وترجمة النهج العام الذي يطرحه إلى سياسات وبرامج محددة ومفصلة، تتكامل مع باقي المؤسسات، وترفد عملية التنمية والوصول للأهداف الوطنية. ويمكن لعملية الاستبطان أن تتحقق ضمن خطوات محددة منها:

- \* إجراء حوار مجتمعي حول نتائج التقرير. ومناقشة نتائج الحوار وتوصياته على مستوى القيادة في المؤسسة المعنية، وتضمنين محصلة النقاش في التوجهات التنموية الرسمية.
- \* التوعية بالتوجهات المختلفة داخل المؤسسة المعنية ودلالاتها على المستويات الرسمية والمجتمعية.
- \* إلزام المؤسسات الرسمية ذات العلاقة تبني التوجهات الرسمية، وأن تتبنى المؤسسات الدولية العاملة في فلسطين وجهة نظر تتناسب مع النهج الذي صمم من خلال مشاركة المجتمع الفلسطيني على كافة المستويات.
- \* أن تقوم المؤسسات الحكومية من تشريعية، تنفيذية، وقضائية بدمج مفهوم التنمية البشرية وأدواتها، كما هي موضحة في هذا التقرير، في سياساتها وتشريعاتها.
- \* تبني مفهوم التنمية البشرية الإعتناقي واستبطانه في كافة المؤسسات الفلسطينية الرسمية والمدنية. ويتطلب هذا قرارا واضحا على مستوى قيادة هذه المؤسسات وتمكين العاملين فيها وتدريبهم لاستيعاب دلالات هذا التوجه وأدواته باعتباره تغييراً أساسياً في المفهوم وآليات العمل.
- \* يتطلب تحقيق تنمية إعتناقية التأكيد من استجابة القانون، الخطط، البرامج، والمشاريع لمتطلبات مفهوم التنمية الإعتناقية من حيث أهمية الترابط بين الوطني العام والتنموي، الاجتماعي والاقتصادي، وبين الإغاثي الآني والتنموي بعيد المدى، ومن حيث أهمية مشاركة الجمهور وتوعيته بحقوقه.
- \* إن الاستجابة للتنمية البشرية تعني أيضاً أخذ المفهوم والتطبيقات بعين الاعتبار ضمن المراحل المختلفة التي تمر فيها البرامج كالتصميم، التخطيط، التنفيذ، والتقييم.

1. قام برنامج دراسات التنمية بتشكيل فرق بحثية متخصصة للعمل على الخروج بتوصيات تفصيلية قطاعية قدمت في مؤتمر الإعلان عن التقرير.

## القسم الأول: تبني مفهوم التنمية البشرية الانعتاقية ونهجها

### أركان نهج التنمية البشرية الانعتاقية

التنمية الذي يرتضيه تحت كافة الظروف السياسية. أول هذه العناصر هو التركيز على الإنسان كمحور للجهود المبذولة؛ والنظرة التكاملية للعلاقة بين التنمية والصمود والاجتماعي والاقتصادي سواء كان ذلك " تحت الاحتلال " وفي ظل أجواء المقاومة، أم خلال " مرحلة البناء "، أم في " ظل الدولة المستقلة ". وثاني هذه العناصر هو المشاركة المجتمعية واللامركزية الممنهجة. وثالثها الاستثمار في التربية والتعليم. وإذا كانت هذه الأركان لا تشكل كل عناصر العملية التنموية، إلا أنها تشكل الأرضية الضرورية والحد الأدنى للفعل الفلسطيني، وخصوصاً في ظل أهمية العنصر الاقتصادي والبنية الإنتاجية التي لم يتعرض لها التقرير الحالي بشكل مفصل. ويمكن دائماً تطوير هذه العناصر لتطبيقها على جوانب الحياة المختلفة.

تسعى التنمية البشرية الانعتاقية إلى الدمج المحكم، والمتوازن، بين متطلبات التحرر والتنمية البشرية، وتنظر إليها كوحدة متكاملة تعتمد عناصرها على بعضها البعض، فالتنمية البشرية الانعتاقية تضع الإنسان وحقوقه في مركز القرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي، كما تنظر إلى الحقوق الجماعية، كالحق في التنمية وفي تقرير المصير، كجزء لا يتجزأ من عملية حراك مستمرة للوصول للتحرر الإنساني بمفهومه الشمولي.

تركز التوصيات الواردة في مواقع مختلفة من التقرير على ثلاثة جوانب تشكل العناصر التي تمكن المجتمع الفلسطيني من متابعة كفاحه للوصول إلى أهدافه الوطنية وتحقيق نهج

### الإطار (5 - 1) التنمية البشرية للخروج من المازق

" إذا تأملنا في وضعنا الاجتماعي وما نتعرض له من أشكال العدوان الإسرائيلي، نجد أننا نعاني من ضعف في الأداء القانوني سواء فيما يتعلق بسلك القضاء وعدم تحقيق ما يجب أن يحظى به من الاحترام والفاعلية، أو في ضعف الوعي العام بأهمية القانون في حياة المجتمعات، وما يترتب على إهمال القانون من المشاكل التي تؤثر سلباً على صحة المجتمع. من هنا أرى أن تتصدى فعاليات التنمية البشرية لعلاج هذا الواقع بالاهتمام بعناصر تكوين شخصية الإنسان الفلسطيني. وهذا يتطلب تبني مدخل الاهتمام بالنساء، والتركيز على المعلمين والمعلمات في رياض الأطفال والمدارس. كما أرى أن تجهد هذه الفعاليات في إقرار برنامج تنمية متكامل، يستهدف صياغة شخصية الإنسان الفلسطيني بما يؤهله لإقامة مجتمع القانون واحترام حقوق الإنسان وتأكيد النظام كأساس وطريق لتحقيق الأهداف، والحد من التطلعات الذاتية على حساب الصالح العام " .

د. حيدر الشافعي  
رئيس جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني

وتعرض عملية التنمية البشرية للخطر، وتهدد إمكانية استدامتها حتى في ظل أفضل الظروف السياسية، وتجور على حقوق الأجيال المقبلة في تنمية تعطيهم فرصاً وخيارات أفضل في الحياة. ويتم التأكيد في هذا الإطار على عدم وجود

يتلخص نهج التنمية البشرية الانعتاقية، كما هو موضح في سياق التقرير، بالتالي:

### ■ التركيز على توضيح الإطار التنموي العام

**وتبنيه:** وهو ما يعتبر من أولويات النهج التنموي - الانعتاقية الذي يمكن من خلاله استمرار الحياة الفلسطينية بالحد الأدنى من الخسائر التي تترك آثاراً طويلة الأمد،

إن الاستثمار في المشاركة المجتمعية، والإنفاق على الخدمات الاجتماعية يزيد من فرص تقرير المصير (جماعيا وفرديا).

يدعو التقرير لمضاعفة العمل المؤسسي، فالمجتمع الفلسطيني بحاجة إلى وقفة صلبة وتوحيد الجهود والطاقات

المجتمع الفلسطيني بحاجة لوضع الشخص المناسب في المكان المناسب

تعارض بين السعي لتحقيق التنمية البشرية وبين تحقيق الأهداف الوطنية، وكذلك بأن الاستثمار في المشاركة المجتمعية، والإنفاق على الخدمات الاجتماعية يزيد من فرص تقرير المصير (جماعيا وفرديا).

#### ■ الدمج المحكم بين متطلبات المقاومة والتنمية

**ومفاهيمها:** يؤكد التقرير على توحيد هذه المفاهيم بشكل اندماجي وليس على توازنها فقط. فمتطلبات المقاومة تتوفر في مجتمع يملك الوعي والقدرة على المشاركة وتأمين المستويات المعيشية المناسبة والعلاقات الداخلية السليمة. وإن كان التقرير يؤكد على أنه لا يمكن لأي شعب ممارسة حقه في التنمية بدون حقه في تقرير المصير، إلا أنه يوضح أن المجتمع الفلسطيني لا يمكن أن يستكين لإملاءات قوة خارجية تهدف إلى تدمير إمكانياته، بل استطاع دائما الانتقال من ردة الفعل إلى الفعل. وكما أن الفعل مهم في عملية التنمية البشرية الانعتاقية، فإن رد الفعل مهم أيضا. فهناك فرق كبير بين مجتمع أسس نفسه للانعتاق بالمعنى الشمولي على مستوى أفراده ومؤسساته المحلية والوطنية، وبين مجتمع ينتقل من هنا إلى هنا، بدون بوصلة أو نسق ينسج أطرافه، حسب التغيرات المفروضة.

#### ■ تفعيل الطاقات الإنسانية: إن تبني مفهوم

التنمية البشرية الانعتاقية هو دعوة للتفعيل على كافة المستويات، فطاقات الإنسان الفلسطيني لم تُفَعَّلْ بكليتها إلى حد كبير، والمؤسسات، حكومية وغير حكومية، مدعوة لتفعيل طاقاتها وطاقات الأفراد والمجتمعات المحلية ضمن إطار مفاهيمي موحد.

#### ■ مضاعفة الجهود: يدعو التقرير لمضاعفة

العمل المؤسسي، فحجم الدمار الذي يواجهه المجتمع الفلسطيني بحاجة إلى وقفة صلبة وتوحيد الجهود والطاقات. إن استمرار الفعل الفلسطيني يتطلب تضامنا على المستوى النفسي والعاطفي، ولا يمكن أن يتحقق في ظل حالة التشاؤم التي تنتشر في بعض الأوساط بسبب الظروف الصعبة، ولا يجوز استخدام الحالة النفسية كعذر للعجز والتقاعس عن

العمل.

#### ■ أهمية البرنامج الاجتماعي والاقتصادي:

يعني مفهوم التنمية البشرية الانعتاقية الدمج المحكم بين متطلبات العملية السياسية ومتطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ولذلك، على المؤسسات القيادية الفلسطينية أن تطرح برنامجا اجتماعيا واقتصاديا لكل مرحلة، وبدون توقف، وبحيث يأخذ مجلس الوزراء الفلسطيني دوره كقائد لعملية التنمية وأن يمارس عمله بالشكل الكامل والمطلوب. إن تفرغ مؤسسة مجلس الوزراء ومؤسسات السلطة المهنية للعمل التنموي تحت كل الظروف هو المحك للتأكد من قدرة المجتمع الفلسطيني على الاستمرار ودرء الهجمة التي يتعرض لها، وهو الكفيل بدعم صمود الشعب الفلسطيني على المدى البعيد.

#### ■ تطوير مؤسسات السلطة الوطنية

**الفلسطينية:** بحيث تصبح مؤسسات فاعلة تحت الظروف المختلفة. ولتحقيق ذلك لا بد من العودة للتقارير الكثيرة التي أصدرتها مؤسسات وطنية وأخرى دولية في هذا المجال. لقد أصبح التغيير المطلوب معروفا ومتداولاً بين كافة فئات المجتمع، وما نحن بحاجة إليه هو الظروف الملائمة والإرادة السياسية والتحرك من أجل التغيير بهدف تطوير مؤسسات فلسطينية على أسس مهنية يقودها محترفون في العمل المجتمعي ضمن وضع الشخص المناسب في المكان المناسب في ظل مشاركة مجتمعية فعالة وبما يحقق مصلحة المجتمع ككل.

#### ■ تعزيز الإنفاق الاجتماعي: إن العودة

للتركز على التنموي، بدلالاته المؤسسية والاجتماعية والاقتصادية والتنظيمية، يتطلب تركيزاً أكبر على الإنفاق الاجتماعي، الذي يشمل قطاعات التعليم والصحة والشؤون الاجتماعية والإسكان. ويمكن تحقيق هذا النهج في حالة توزيع الموارد المحدودة ضمن موازنة شاملة تسعى لتعزيز البعد الوطني والمحلي في تمويلها من خلال ترشيد الضرائب وتشجيع القطاع الخاص. وستكون الفرصة لتحقيق ذلك أكبر في حالة تحقق الأركان الأخرى لهذا النهج، وهي المشاركة والتعليم.

■ **المحافظة على حقوق الأجيال المقبلة:** إن أحد أهم عناصر نهج التنمية البشرية الانعاقية هو المحافظة على حقوق الأجيال المقبلة، وتبني مصالحهم عند اتخاذ القرارات والتخطيط للمستقبل. فلا يحق للجيل الحالي أن يهدر حقوق الأجيال المقبلة، سواء في ما يتعلق بحقوقه الوطنية أو الاجتماعية والاقتصادية. ومن بين أهم السياسات المحددة التي تعزز حقوق الأجيال المقبلة تلك المتعلقة بسياسات سكانية متوازنة، فما زالت معدلات الخصوبة في الضفة الغربية وقطاع غزة من أعلى المعدلات في العالم. وإن لم يتم التعامل مع هذه المسألة بجدية وضمن متطلبات التنمية المستدامة، فإن الجيل القادم سيدفع الثمن، وسيكون هناك تدهور في مستويات المعيشة في ظل محدودية الموارد الفلسطينية. كما سيتجلى أثرها في ارتفاع معدلات البطالة، تدهور الخدمات الصحية والتعليمية، وارتفاع كبير في معدلات الفقر تكرسه كمشكلة بنيوية في المجتمع الفلسطيني. والمحافظة على حقوق الأجيال المقبلة تتطلب سياسات بيئية متوازنة تحد من التلوث وهدر المصادر. كما تتطلب التخفيف من التبعية الاقتصادية واتباع سياسات اقتصادية رشيدة تقلل منها، والاهتمام بعدم زيادة حجم القروض التي سيتحمل تبعاتها الجيل المقبل.

■ **تمكين النساء الفلسطينيات:** وهو من أهم عناصر التنمية البشرية الانعاقية. فالنساء الفلسطينيات هن مواطنات كاملات الحقوق، ويجب أن يضمن القانون تتمتع النساء بحقوق مساوية لحقوق الرجال في كافة المجالات. كما أن الفلسطينيين يلتزمون بالوثائق الدولية التي تنص على

حقوق متساوية بين النساء والرجال. وسيساهم رفع سن الزواج وتعليم النساء ودمج وجهة نظرهن وحاجاتهن في الخطط والبرامج بشكل مؤكد في تقوية المجتمع الفلسطيني ككل. وسيكون لسن قوانين أسرة عادلة قائمة على حقوق الإنسان ومبادئ العدالة والحاجات القائمة والفعلية للمجتمع دور مهم في تقدم المجتمع وحماية الأسرة الفلسطينية.

■ **تكريس سيادة القانون:** فسيادة القانون وحقوق الإنسان ترتبط بنهج إنساني متكامل للحكم، وفي التربية والتعليم. وترتبط أيضا بطبيعة البنى المؤسساتية لأجهزة الدولة وتطبيقها للقانون كمثال يحتذى به. كما أن تقوية الجهاز القضائي وترشيد عمل الأجهزة الأمنية سيكون عاملا حاسما في تطبيق هذه المبادئ. ولسيادة القانون جانب ثقافي مرتبط بالتقليل من أهمية عادات وتقاليد وبنى تقليدية أو متوارثة، كالعشائرية، في تشكيل مؤسسات الدولة. إن النظام الانتخابي الفلسطيني القائم على الدوائر الضيقة، والتعيينات للمجالس المحلية، وآليات التعيين للوظائف داخل السلطة، وتجاهل عدد من القياديين لتطبيق القانون، وعدم التزام بعض الكوادر بالنظم والإجراءات، واتباع سياسة الإعدام وخصوصا العلني منه، والاعتقالات بدون محاكمة، وتراجع الدور الإيجابي والمسؤول للنخبة وللجامعات الفلسطينية في تنمية المجتمع، كانت ممارسات أدت إلى تكريس أنماط قائمة على الفوضى والتسيب، وأعدت المظاهر السلبية للعشائرية، وعززت التفكير الفردي والأناني على حساب مصلحة المجتمع.

من بين أهم السياسات المحددة التي تعزز حقوق الأجيال المقبلة تلك المتعلقة بسياسات سكانية متوازنة

لسيادة القانون جانب ثقافي مرتبط بالتقليل من أهمية عادات وتقاليد وبنى تقليدية أو متوارثة، كالعشائرية

## الإطار (5 - 2) أهمية الاستثمار في التنمية الاجتماعية

يعتبر التقدم الاجتماعي من أهم عناصر التنمية الاجتماعية وأكثرها تأثيرا على التنمية البشرية في المدى البعيد. وقد لوحظ تراجع في التنمية في فلسطين في الفترة الأخيرة، وكان أحد مؤشرات تدهور وضع النساء الفلسطينيات اقتصاديا واجتماعيا وحقوقيا. ويلاحظ في الوقت نفسه، أنه رغم الحاجة الملحة للاهتمام بالتعليم والحكم المحلي، إلا أنه لا يوجد حتى اللحظة وزير للتربية والتعليم (مع التنويه بالجهود التي يقوم بها كادر الوزارة). وينشغل وزير الحكم المحلي بمهمته كالمفاوض الرئيسي. وهناك مؤشرات أخرى مرتبطة بتريف المدن وغوصها في فوضى تنظيمية واجتماعية، نتيجة انحسار القرى الفلسطينية لغياب سياسة تطويرية شاملة، مما يؤدي إلى إعادة "العقد الاجتماعي" إلى تعريفه التقليدي القديم ويقلل من أهمية الدور الاقتصادي والثقافي للمدن والقرى على حد سواء. كما أن الاعتماد المتزايد على "الاقتصاد غير المنظم" لا يساهم في وضع ركائز متينة لاقتصاد تنموي، مع الإقرار بأنه أصبح البديل الوحيد للعيش لدى الكثيرين. إن هذا الوضع يتطلب سياسة واضحة تشمل تنظيم المدن والقرى وتحسين وسائل المواصلات لضمان التوازن بين المصالح الخاصة والمصلحة العامة.

## القسم الثاني : مؤسسة وتنظيم المشاركة المجتمعية

### والحكم المحلي

إلى ضغوط واقع الاحتلال، تواجه مهمة تلبية الحاجات الآنية دون إهمال النظرة التنموية البعيدة المدى للمستقبل الفلسطيني في أبعاده المتعددة. وهي في سعيها لتحقيق ذلك، تواجه مشكلة التجاوب مع التوقعات العالية التي أختزنها الفلسطينيون منذ العام 1967، والإمكانات المحدودة المتوفرة لتحقيق توقعاتهم. وفي ظل الانتفاضة خلال الأشهر الماضية تواجه السلطة عدة مشاكل من أهمها التوزع الجغرافي وقيام إسرائيل بتحويل الأرض الفلسطينية إلى كانتونات، نقاط التفتيش والحواجز التي تفصل بين المدن وتمنع التواصل وتترك الفلسطينيين تحت رحمة الاحتلال الإسرائيلي. ومما لا شك فيه أن استمرار هذا الوضع لمدة طويلة، يؤدي إلى تخلخل العلاقة بين المجتمعات الفلسطينية داخل الكانتونات والسلطة الفلسطينية المركزية. ويتعزز هذا الاحتمال في ضوء عدم وجود النهج التنموي، والسلطة والتمويل الكافيين في أيدي هيئات الحكم المحلي وفي ظل وضع أفقدها جزءاً من قدراتها على المبادرة التي اكتسبتها عبر ما يزيد على ثلاثة عقود.

إن مؤسسة وتنظيم المشاركة المجتمعية والحكم المحلي بحاجة ماسة لإعادة بنائها على أسس جديدة تأخذ بعين الاعتبار عددا من النقاط التي علينا العمل على تغييرها، ومنها:

■ مراجعة جريئة ومسؤولة لأداء المؤسسات: أظهرت تجربة الانتفاضة الأخيرة ضعف قدرة المؤسسات الفلسطينية القائمة على مواجهة الضغوط الهائلة والحصار الخانق الذي يتعرض له الشعب الفلسطيني، مما يدعو هذه المؤسسات لمراجعة جريئة ومسؤولة لرؤاها وآليات عملها. مع أهمية التأكيد على أن عوامل العجز في العديد من المؤسسات الفلسطينية ليست وليدة الساعة أو ظروف الانتفاضة، بل تراكمت خلال السنوات السابقة بسبب المفاهيم التي تبنتها هذه المؤسسات وآليات العمل التي استخدمتها.

إن الركن الثاني لمنهج التنمية الانعتاقية يتعلق بالمشاركة المجتمعية وإدارة الحكم، والتركيز على بناء مؤسسات مركزية وغير مركزية قائمة على المشاركة المجتمعية. وأن يتوفر للمجتمعات المحلية التفويض القانوني والإداري والمالي، من قبل سلطة قوية و متماسكة، وأن تتمتع بالتمكين الكافي لإدارة شؤونها والمساهمة بشكل فعال في تحقيق التنمية البشرية على المستوى الوطني ضمن إطار التنمية البشرية الانعتاقية. وبحيث تصبح المؤسسات المحلية آلية تعزز إمكانيات المجتمع الفلسطيني في بناء دولة ديمقراطية وعصرية. والانتفاضة الحالية وتبعاتها أفضل دليل على الحاجة الفورية لتبني هذا الاتجاه الذي يصلح للمقاومة وللتنمية. وسيكون في تقوية المشاركة المجتمعية والحكم المحلي، بمفهومه المجتمعي الواسع، تعزيزاً لركائز السلطة الوطنية الفلسطينية ضمن علاقة احترام متبادل وقناعة بأهمية العمل المشترك وإنهاء حالة الاغتراب بين السلطة المركزية والمجتمع المحلي.

تعني المشاركة الفاعلة في العملية التنموية، إشراك المجتمع في صناعة القرار التنموي، ووضع رؤية تنموية مرنة تستجيب لحاجاته، وللمستجدات التي يستدعيها التطور الجاري في داخله، وفي المحيط، وفي العالم؛ دون تفريق بين المواطنين بسبب النوع الاجتماعي، أو المعتقد الديني والسياسي، أو العائلة، أو مكان السكن سواء كان ذلك على صعد المجالس العليا والمركزية أو الهيئات البلدية والقروية. وفضلاً عن ذلك، تعني إشراكه في مراقبه عملية التنفيذ؛ وتوفير الفرصة له لمساءلة المسؤولين عنها، وتمكينه من تحقيق ذلك عبر الوسائل الديمقراطية. والمقصود بالقرار التنموي، الفلسفة التنموية والاستراتيجيات والسياسات والبرامج التي تشمل جميع نواحي حياة الإنسان.

تواجه السلطة الوطنية، في إدارتها للمجتمع الفلسطيني، العديد من التحديات. فبالإضافة

■ أهمية الإصلاحات الإدارية: ترتبط إمكانية تحقيق مشاركة فعالة بمواصلة الإصلاحات الإدارية المؤسساتية التي كانت أوصت بها العديد من المؤسسات المحلية والدولية<sup>2</sup>. وكانت هذه المحاولات الإصلاحية قد توقفت رغم أن فترة الانتفاضة أظهرت الحاجة الماسة للإصلاح الإداري والقانوني بما يضمن تعزيز المشاركة والمهنية والمعايير التكنوقراطية في العمل المؤسساتي. وزاد الأمور تعقيداً، تراجع أداء العديد من المؤسسات ليضيف للخلل الأصلي ويعززه، في الوقت الذي كان فيه المجتمع الفلسطيني أحوج ما يكون لمؤسساته والخدمات التي تقدمها، فقد استخدم البعض مجريات الانتفاضة للتقاعس عن أداء عملهم واستغلها آخرون لإخفاء عدم كفاءتهم في العمل، وكان ذلك على حساب خدمة المجتمع في عملية المقاومة والتنمية. وكنيجة للتطورات والإجراءات الإسرائيلية ضد السلطة الفلسطينية، فقد منيت الأخيرة بعجز إداري ومالي أخل بثقة المجتمع بقدرتها على وقف التدهور الجاري. وعزز الوضع القائم تنامي تبعية هيئات الحكم المحلي للمانحين والقبول بشروطهم دون رقابة مناسبة من السلطة المركزية. وكذلك الحال بالنسبة للمنظمات الأهلية التي أصبح دورها أكثر أهمية مع تراجع الدور المركزي للسلطة الوطنية الفلسطينية، غير أن اعتماد هذه المنظمات على المانحين تنامي مما يهدد هبة السلطة المركزية.

■ بناء الثقة بين المواطن والسلطة: لم تبذل السلطة جهداً كافياً لبناء قدر أعلى من الثقة بينها وبين المواطن أو لإزالة حالة الاغتراب معه. وما زال جهدها لبناء حاكمية صالحة ينظمها القانون والتشريع مبعثراً؛ ولا توفر ما يربط بين العملية السياسية والتنمية وإشاعة الديمقراطية والمشاركة المجتمعية الفاعلة. والحديث عن امتلاك السلطة لرؤية تنموية مع تغييب حكم القانون بالمعنى المهني يعني أن تلك الرؤية

لن تكون مجزية، كما أن تغييب منظور تنموي وتوفير إطار قانوني يؤدي إلى النتيجة نفسها. فالعلاقة بين طرفي المعادلة التنموية وضمان الاستمرارية من ناحية، وحكم القانون من ناحية ثانية، هي علاقة جدلية لا يمكن الفصل بين طرفيها. إن الموقف الحالي المجابه للمنظمات الأهلية من قبل السلطة، غير مبرر. والخوف من الانحرافات التي يمكن أن تحدث في صفوف المنظمات الأهلية لا يسوغ لها أخذ مثل هذا الموقف.

■ فشل المركزية المبالغ بها: لقد تبين أن المبالغة في التمسك بمركزية عالية للقرار الفلسطيني قد تعرضت لامتحان صعب، ولم تكن النتائج في صالحها، وللخروج من هذا المأزق يجب اتباع سياسة تسمح بمعالجة المشاكل، التي يملك الفلسطينيون جزءاً من القدرة على التحكم بها، بتفعيل الإرادة المجتمعية الفلسطينية وتجنيدها لمقاومة ما يقف أمام تحقيق المشروع الوطني. أما ضبط مسار المنظمات الأهلية فيتم بتبني المنطور التنموي كميّار وطني تلتزم به المؤسسات الرسمية والأهلية والممولين به، وتحاسب على نشاطها بموجبه حسب القانون؛ وكذلك وضع شروط للتمويل ومراقبته حسب القانون أيضاً. والأجدر بالسلطة، باعتبارها محور العملية التنموية، العمل على حشد طاقات المنظمات الأهلية في العملية التنموية بدل إقصائها. والبحث في آليات للتنسيق مؤسساتها وبين هذه المنظمات، وتحريك عمليات التشبيك والتعاون والتشاور بين المنظمات فيما بينها وبين المؤسسات الرسمية المعنية.

■ الحكم المحلي والمشاركة الفعالة: والتي لا بد من إعطاء مضامين حقيقية لمفاهيمها، وذلك بتعزيز أدوار الهيئات المحلية والمنظمات الأهلية، وإفساح المجال أمامها للمشاركة في صياغة السياسات التنموية وتنفيذها، وفي المساءلة. ويعني أيضاً، صياغة المضامين التي تُفعل أدوارها بقوانين ملزمة، وهنا يترتب على مؤسسات السلطة، وبالتعاون مع المنظمات

هناك أهمية لتعزيز أدوار الهيئات المحلية والمنظمات الأهلية، وإفساح المجال أمامها للمشاركة في صياغة السياسات التنموية وتنفيذها، وفي المساءلة

2. مثل تقرير هيئة الرقابة المنبثق عن المجلس التشريعي الفلسطيني، تقرير روكار، تقارير الهيئة المستقلة لحقوق المواطن، وتقارير التنمية البشرية السابقة.

الأهلية، القيام بخطوات منها:

- تفهم متطلبات العملية المجتمعية وحاجات المجتمع في ظل الأوضاع السياسية المتقلبة، ودمج التفكير المجتمعي الشمولي في قرارات المؤسسات ذات العلاقة وخططها.
  - العمل بكافة الطرق على إزالة حالة الاغتراب التي يعيشها الفلسطينيون سواء مع السلطة، أو مؤسسات المجتمع المختلفة، أو المواطنين الآخرين.
  - العمل على إجراء انتخابات للمجلس التشريعي على أسس وطنية شمولية وضمن مبادئ النزاهة والحرية، ووفق نظام انتخابي جديد يأخذ بعين الاعتبار التجربة السابقة، وإجراء انتخابات للهيئات المحلية لتشجيع تداول السلطة.
  - تناول موضوع مخيمات اللاجئين وعلاقته، الحالية والمستقبلية، بموضوع الحكم المحلي بمسؤولية.
  - التوسع في مشاركة المجتمع المحلي في حل المشكلات القائمة في حدود الهيئات المحلية بوسائل تتجنب العنف. وتضمن برامج الهيئات المحلية والمؤسسات المجتمعية حاجات الشباب والأطفال والفقراء. وتفعيل دمج النساء في عمل الهيئات المحلية وتوسيعها.
  - توفير الحوافز للتبرع بالأرض والمال لتوفير المرافق الضرورية في نطاق الهيئة المحلية.
  - تشجيع الهيئات المحلية على التعاون مع المنظمات الأهلية والمجتمع المحلي، وذلك بتكثيف اللقاءات بينها وتحويلها إلى تقليد يسير حسب أنظمة واضحة وممكنة التطبيق.
  - تقوية مؤسسات المجتمع المدني المحلي وتشجيعها على القيام بدورها في التوعية والضغط والرقابة على الهيئات المحلية. وتشجيع النقابات والهيئات الطلابية في المدارس والجامعات على لعب دورها الإيجابي الذي كانت تمارسه خلال العقود السابقة.
  - تفعيل دور النخبة الفلسطينية لتحمل مسؤولياتها تجاه المجتمع، فتقوية النخب الاجتماعية والسياسية والفكرية تشكل أحد مقومات تحقيق المشاركة والتغيير الإيجابي.
- الإيجابي.
- توسيع صلاحيات الحكم المحلي بمفهومه الواسع، ودعوة الهيئات المحلية للمساهمة في التخطيط، سن القوانين، التنفيذ، المراقبة، التقييم، وفي إدارة العملية التعليمية والشؤون الصحية والاجتماعية وغير ذلك من جوانب الحياة.
  - إعادة صياغة قانون الهيئات المحلية بما يتلاءم وتحملها مسؤوليات المشاركة في صياغة المنظور التنموي المقترح من سياسات وخطط، وفي متابعة التنفيذ. وتطبيق هذا القانون بروح إيجابية.
  - إكساب الهيئات المحلية المهارات اللازمة للقيام بواجباتها تجاه المواطنين والمشاركة في عملية التنمية البشرية مع التأكيد على الاستدامة، وتيسير صلاتها مع الفعاليات الداخلية والخارجية لتبادل الخبرات.
  - تقديم الدعم المالي للهيئات المحلية من قبل الحكومة المركزية لتنفيذ المشاريع في نطاق حدودها الجغرافية، والتوسع في جمع ضريبة المعارف وإعادة صرف ضريبة المحروقات لهذه الهيئات.
  - التوسع في إنشاء مجالس الخدمات المشتركة بين الهيئات المحلية القريبة جغرافياً، وتكليفها بتنفيذ القطاعات التنموية الوطنية التي تخص مناطقها الجغرافية، أو الإشراف على التنفيذ.
  - إنشاء مدن كبرى من الهيئات المحلية المتصلة جغرافياً، كما هو الحال في منطقة بيت لحم وفي منطقة رام الله والبيرة، تعمل على التخطيط والتنفيذ المشترك لتعزيز التكامل بينها.
  - الضغط على المانحين لتوحيد إجراءات تقديم المنح وتحويل الأموال، المراقبة والرصد، تقديم التقارير وتبسيطها، الاهتمام ببناء القدرات على أسس علمية، وتوجيه الدعم لتلبية الأولويات الفلسطينية داخل حدود الهيئات المحلية.
  - تعزيز دور وزارة المالية كمنسق عام لتوجيه الدعم حسب الخطط الوطنية الفلسطينية.
  - تعزيز دور القطاع الخاص في إنشاء المشاريع على المستوى المحلي، وإيجاد آليات لتشجيع القطاع الخاص على المساهمة في التنمية المجتمعية.

## القسم الثالث : نحو نظام تربوي تنموي

يرتبط الركن الثالث لمنهج التنمية البشرية الانعتاقية بأهمية التعليم من حيث الكمية والنوعية، فالاستثمار في التعليم كان، ولا يزال، الرافعة الأساسية التي مكنت المجتمع الفلسطيني من الصمود والتقدم على كافة الأصعدة. لذلك فإن نموذج التعليم الذي يطرحه التقرير، بمفهومه الشامل والتنموي، في مقدمة الوسائل الناجعة لتحقيق أهداف المجتمع الفلسطيني وضمان مستقبل أطفاله. من أجل أن يصبح التعليم الفلسطيني منسجماً مع مبادئ التنمية البشرية الانعتاقية، ولدفع عجلة التقدم التربوي في فلسطين، يمكن استشفاف بعض التوجهات، وفيما يلي عرض لها.

### 1. مرحلة الطفولة المبكرة ومرحلة الدراسة الدنيا

تشكل مرحلة الدراسة الدنيا القاعدة التي تستند عليها المراحل اللاحقة، وهي ركيزة أي تغيير جذري في النظام التربوي برمته، ولذلك تستحق عرضاً مفصلاً للكثير من جوانبها.

■ تشجيع رياض الأطفال وتنظيم عملها، فمع النمو الكبير والمتواصل في أعداد الأطفال الذين يلتحقون برياض الأطفال، يتوجب على وزارة التربية والتعليم تحديد أعمال هذه الرياض وتوضيح أهدافها. تقوم الوزارة بترخيص رياض الأطفال التي تستوفي شروطاً محددة من ناحية الكوادر والمرافق، ولدى الوزارة دليل لإرشاد القائمين على رياض الأطفال، إلا أن إشراف الوزارة على رياض الأطفال، وهي مؤسسات أهلية باستثناء روضة حكومية واحدة، شبه معدوم. وضمن هذا الوضع أصبحت رياض الأطفال تنافس الصف الأول، وربما الثاني، في المدارس بتعليمها الأطفال القراءة والكتابة والحساب واللغة الإنجليزية وإهمال تنميتهم وتنشئتهم. ومما يزيد الأمر تعقيداً تشجيع أولياء أمور الأطفال لهذا التوجه وغياب الوعي بأهمية تنشئة الأطفال. وفي ظل هذا الوضع يصبح من الضروري أن تقوم الوزارة

بتصحيح مسار رياض الأطفال وتوعية القائمين عليها، وكذلك أولياء الأمور، بالأهداف الحقيقية لرياض الأطفال. ■ مساعدة الطفل على اكتساب اعتبار صحي وواقعي لذاته. لا شك في أن البيت هو المكان الأول لتحقيق هذا الهدف، لكن المدرسة تشكل توسعاً هائلاً في عالم الطفل، وعليها ترسيخ روح الطمأنينة الإيجابية في نفس الطفل بدلاً من الشخصية المهزوزة المحبطة التي تؤدي إلى صعوبة التكيف، تدني الإنتاجية، والنزعات العدوانية. ■ تعويد الطفل على تقبل الند أو المثيل والتعامل معه، فالطفل يتعامل في البيت مع من هم أكبر منه أو أصغر منه فقط، وفارق السنة بين طفلين هو فارق كبير في المدارك والقدرات، أما في المدرسة، فيواجه الطفل أعداداً من مثلائه، وتقبله للمساواة معهم يشكل خطوة مهمة جداً في تنشئته الاجتماعية. والملاحظ أن لدى "الشخصية السائدة" مهارات فائقة بالتعامل مع الأقوى بالتملق له، أو الأضعف بالتسلط عليه، إلا أن التعامل مع المثيل المساوي يصعب عليها. وقد يكون لنمط الشخصية التي تنظر إلى العلاقات الإنسانية من زاوية تسلسل القوة والسلطة، أثره الملموس على الواقع العربي السياسي. ■ توعية الطفل لأهمية المواطنة برفع الوعي بأهمية المصالح العامة أو المشتركة، مادية كانت أو معنوية. فقد تربت قطاعات واسعة من الشعب العربي على الأمثلة الدفاعية "هذا لي، ذاك لك"، أما أمثلة "هذا لنا، ذاك لهم" فليس لها وزن كبير. ولا شك أن هذا النمط من التفكير يساهم في تقزيم التطور، ولا يمكن تجاوزه نهائياً إلا بتوعية الأطفال بأهمية المصلحة العامة. ■ تنمية القيم الأخلاقية وسلوكيات التعامل في الطفل والتركيز عليها بما في ذلك أخلاقيات العمل، فمع أن الصدق والأمانة هي من الصفات الأخلاقية التي نقدرها، إلا أن الإتقان والتفاني بالعمل خصال بحاجة للتطوير والتشجيع. ومن المؤكد بأن مركزنا في عالم العصر الحديث يعتمد إلى

هناك ضرورة للتركيز على مرحلة الدراسة الدنيا في الجوانب التالية:

● تشجيع رياض الأطفال وتنظيم عملها

● مساعدة الطفل على اكتساب اعتبار صحي وواقعي لذاته

● توعية الطفل لأهمية المواطنة برفع الوعي بأهمية المصالح العامة أو المشتركة، مادية كانت أو معنوية

## ● دمج مفهوم النوع الاجتماعي في التعليم لدى التخطيط والتنفيذ والتقييم للعملية التعليمية

## ● التركيز المقترح في الصفوف الأولى هو على التنمية النفسية والتنشئة الاجتماعية للطفل

درجة كبيرة على تنمية أخلاقيات العمل في مجتمعنا.

■ دمج مفهوم النوع الاجتماعي في التعليم لدى التخطيط والتنفيذ والتقييم للعملية التعليمية. ويشمل تقديم صور إيجابية متقدمة للنساء الفلسطينيات في مجالات العمل المختلفة، بما فيها العمل السياسي والقيادي والمهن المعاصرة (كالطب والهندسة)، وغيرها من النماذج الإيجابية والفاعلة. وتقديم نماذج ذكورية تؤمن بالمساواة وبواجبات الرجل الأسرية. يتطلب هذا النهج مفهوما تعليميا تنمويا يقدم صورا إنسانية وأساسا للاحترام المتبادل بين الأطفال، صبياننا وبناتنا، في المدارس. كما يتطلب اهتماما خاصا بالحاجات العملية والاستراتيجية للطلبات والعاملات في سلك التدريس. ويشمل ذلك الاهتمام بتطوير المرافق المناسبة والإنصاف في توزيع المختبرات والحواسيب والمعلمين في ظل ما تم ملاحظته من تمييز بين مدارس الذكور والإناث.

■ لقد أصبح العالم وحدة مترابطة، ولا يمكن لأي مجتمع إلا أن يتعامل مع المجتمعات الأخرى المختلفة. هذا الترابط يتطلب صفة أخلاقية في أساسها هي تقبل الغير المختلف عنا وتفهمه. إن التقبل لا يعني بالضرورة القبول، والتفهم لا يستوجب الموافقة. صفة التقبل تعني إعطاء الآخر الحق الذي نتوقع منه أن يمنحه لنا دون الإضرار ببعضنا البعض. وبإيجاز، فإن الصفة المعنية هي الاحترام المتبادل المبني على الاختلاف، والتفاهم المبني على استخدام الحوار واللاعنف في التعامل. وصعوبة تنمية هذا الصفة في مجتمعنا تعود إلى الطبيعة السلطوية لمجتمعنا التقليدي، فاحترام الغير يستحيل إلا باحترام الذات الذي يبني على احترام الكبار للصغار، الذي هو شبه معدوم في تربيتنا. ومن مهمات المرحلة المقبلة الانطلاق من الخصوصية إلى العمومية، إن الاستمرار بالمبالغة في الخصوصية الفلسطينية قد يصبح عذرا للتقاعس وضيق الأفق وبالتالي سببا للفشل. والتشديد على الهوية الفلسطينية في تربية

الناشئة مقابل الوعي الحضاري الإنساني الشامل يعبر عن موقف تبريري دفاعي، ويؤدي إلى التقليل من أهمية القضايا الكونية التي ستدفع ثمنها الأجيال المقبلة إذا لم تكن مهياً لمعالجتها، وهذا يعني أيضا اهتماما أكبر بمسائل حقوق الإنسان والبيئة.

يمكن إجمال ما سبق بأن التركيز المقترح في الصفوف الأولى هو على التنمية النفسية والتنشئة الاجتماعية للطفل، يليه تعلم اللغة العربية وأسس العدديّة وبعض المعلومات دون تجزئتها ضمن حقول المعرفة المتعارف عليها. لذلك، فإنه من المفيد تأجيل تعليم اللغة الإنكليزية إلى الصف الثاني (وربما الثالث). ويتوافق هذا التركيز مع النية لخفض عمر الالتحاق بالصف الأول. كما أن أي خسارة للتعلم في الصف الأول (وربما الثاني) ناتجة عن هذا التوجه يتم تعويضها في الصفوف التالية بسبب النضج الأفضل للطفل. أخيرا، فإنه من المحبذ أن يتم تغيير شكل الصف ليتلاءم مع هذا التوجه وذلك بجلوس الأطفال في مجموعات صغيرة حول طاولات بدلا من الأدرج الموجهة نحو المعلم وحسب الحاجة.

تشكل هذه الأهداف بمجموعها أمثلة على توجه تربوي يختلف في جذوره وفلسفته وأساليبه عن التوجه الحالي، ويركز على أهمية التربية في الطفولة المبكرة والمرحلة الدنيا ويعتبر التنمية الشخصية للطفل وتنشئته الاجتماعية محور العملية التربوية للأطفال الصغار. إن عناصر تنمية الطفل وتنشئته تتوزع بين البيت والمدرسة والأقران ووسائل الإعلام، ولا شك أن المدرسة الفلسطينية ما زالت حتى الآن العنصر الأضعف من بين هذه العناصر لإهمالها الكامل للأهداف النفسية والاجتماعية.

## 2. المرحلة العليا في المدارس

بناء على ما سبق تأتي الأهداف المعرفية في المرتبة الثانية بعد الأهداف النفسية والاجتماعية خلال المرحلة الأولى في العملية التربوية، لتتخذ حيزا كبيرا تدريجيا في المرحلة العليا في المدارس. ولعل أفضل وصف

للأهداف المعرفية هو المقولة بأن قياس الإنسان المتعلم ليس بمعارفه الحالية بل إمكانياته للتعلم باستمرار، ودافعيته للاستمرار بالتعلم، ومهاراته الذهنية لتحقيق ذلك.

إن المرحلة العليا من الدراسة ما زالت تعتمد أسلوب التلقين، وتحدد المعارف والمهارات المطلوبة من التلاميذ بما يرد في الكتب المدرسية المقررة وتهمل تنمية الدافع الذاتي للتلاميذ وترتكز على المعلم كقطب رئيسي في العملية التعليمية. لذلك، فإن هذه المرحلة لم تصل بعد إلى مفاهيم "التمكين" و"الانطلاق" التي وردت في خطة المناهج الفلسطينية. ومن المرجح أنه لا يمكن تحقيق تغييرات جذرية في المرحلة العليا من الدراسة إلا على أساس تغييرات جذرية في المرحلة الدنيا، ولذلك يعتبر هذا هدفاً طويل الأمد يتطلب أكثر من عقد من الزمن لإنجازه.

قد تكمن المشكلة الرئيسية في المرحلة العليا من الدراسة في التناقض الواضح بين أهدافها ومحتوياتها، والتي وضعت قبل أكثر من نصف قرن عندما كانت هذه الدراسة تقتصر على فئة محدودة جداً وبين امتدادها الحالي لتشمل شريحة واسعة من السكان. يتصف النظام المدرسي إذن بثلاثة ملامح مترابطة: التضخم الكمي، الأهداف الضيقة، والمستويات المتدنية. ويشكل توسيع الأهداف وتنويعها المنطلق الممكن للخروج من هذا الوضع، والتوسع في التعليم المهني في المدارس هو أحد العناصر الرئيسية لهذا التوجه.

### 3. بعض نواحي التغيير الممكنة

■ من الواضح إن تحقيق الأهداف السابقة يتطلب تغييراً جذرياً في جو المدرسة وفي أساليب التعليم، لا بل في تعريف العملية التربوية، وأن يمتد ليشمل الإدارة المدرسية والنظام التربوي ككل. فعلى المدرسة أن تتحول إلى تجمع تعاوني بين الإداريين والمعلمين والتلاميذ، وعلى المعلم أن يتعامل مع التلميذ كمركز إرادة ووعي حر وليس كوعاء فارغ يملؤه دون الاهتمام بذاتية

التلميذ. ويجب أن يكون هذا التغيير في تعريف التربية على رأس سلم الأولويات، إذ أنه العنصر المفصلي والضروري لتحديث النظام التربوي وجعله قاعدة لتحقيق الأهداف المجتمعية والثقافية والاقتصادية العامة. ومتطلبات إحداث هذا التغيير المالية ضئيلة للغاية، إذ أنها تتركز على تغيير توجه تدريب المعلمين والإداريين أثناء الخدمة وأسس تقييمهم، وكذلك توجيه برامج تأهيل المعلمين والإداريين قبل الخدمة في مؤسسات التعليم العالي. لكن من المهم الانتباه إلى أن تنفيذ هذا التغيير يتطلب تخفيض الاكتظاظ في الصفوف، والذي يعتبر أحد أولويات التعليم الفلسطيني.

■ لا بد هنا من الإشارة إلى أن الجو الصدامي السلطوي الذي تتصف به المدارس في بعض الأحيان يسود في كثير من الأسر الفلسطينية، ولن تتمكن المدارس من النجاح في إجراء التغيير الجوهرى المطلوب إذا بقي المحيط العائلي على نمطه الحالي. لذلك، يصبح توثيق العلاقة بين المدرسة والبيت عنصراً له أهميته.

■ يتخرج من الكليات والجامعات الفلسطينية أعداد كبيرة من المتخصصين في مجالات التربية، على مستويات مختلفة، إلا أن وزارة التربية والتعليم لم تصدر حتى الآن لوائح تحدد التعليم النظري والتدريب العملي المطلوب، كحد أدنى، للمعلمين في المراحل المختلفة في المدارس. وهذه الفجوة تجعل تطوير مهنة التعليم في فلسطين عملية مستحيلة في الوقت الحاضر. وبما أن توافق برامج كليات التربية مع لوائح الوزارة سيتطلب عدة سنوات بعد إصدار تلك اللوائح، فإن إصدارها هو أولوية مستعجلة.

■ تطوير التعليم التقني والمهني الذي يتصدر كافة اللوائح الرسمية للأهداف التربوية الفلسطينية على مستوى المرحلة العليا في المدارس والتعليم العالي على حد سواء. لكن التنفيذ يسير ببطء لعدة أسباب مترابطة هي عدم تقدير المجتمع للتعليم والتدريب المهني، الإقبال المتزايد على التعليم الأكاديمي، انهماك المسؤولين

**إن وزارة التربية والتعليم  
لم تصدر حتى الآن لوائح  
تحدد التعليم النظري  
والتدريب العملي  
المطلوب من المدرسين**

## مستوى الإرشاد النفسي والاجتماعي في المدارس متدن وبحاجة إلى نقلة نوعية على مستوى المضمون والطاقت البشرية والمنهجية

التربويين في تلبية متطلبات التعليم الأكاديمي، وعدم توفر الموارد اللازمة لتطوير التعليم المهني. ويتطلب الخروج من هذه الحلقة اتخاذ القيادات التربوية خطوة جريئة بتوجيه الاهتمام ونسبة أكبر من الموارد إلى التعليم المهني حتى لو كان ذلك على حساب التعليم الأكاديمي. إن زيادة فرص الالتحاق بالتعليم المهني وتحديدها في المسار الأكاديمي سيشجع عددا أكبر من الطلبة على الالتحاق بها. على أن يبقى التعليم الأساسي في المدارس متاحا للجميع.

تطوير الإرشاد التربوي الذي يعتبر أساسا لتحقيق كافة الأهداف التربوية التي ذكرت سابقا. إن مستوى الإرشاد النفسي والاجتماعي في المدارس متدن وبحاجة إلى نقلة نوعية على مستوى المضمون والطاقت البشرية والمنهجية. ويلعب الإرشاد التربوي دورا مهما في نجاح المسار المهني المستحدث، إذ ستكون لدى التلاميذ دوافع متناقضة للإقبال عليه وللعزوف عنه. ويتطلب نجاح هذا المسار نشر الوعي بأن مسارات التعليم ومجالاته المختلفة متكافئة ولا تشكل سلسلة من الأفضل إلى الأسوأ. ويلاحظ بأن الخطة المقترحة للتعليم المهني على مستوى التعليم العالي تتضمن إمكانية الانتقال من المسار المهني إلى المسار الأكاديمي مع عدم إمكانية الانتقال بالاتجاه المعاكس، وهذا دليل على أن التصنيف العمودي للمسارات ما زال مستحوذاً على أذهان واضعي الخطة. إضافة إلى أن إمكانية الانتقال من المسار المهني إلى الأكاديمي قد تفتح باباً يصعب التحكم به، مما يجعل الفائدة المرجوة من المسار المهني تتدنى.

تشكل المباني والمرافق المدرسية القاعدة المادية المحسوسة للعملية التربوية. فالمدرسة هي بحق " البيت الثاني " للتعلم، لكن أبنية المدارس، بدهاليزها الطويلة وغرفها المتطابقة وأثاثها غير المريح وساحاتها المهملة، أشبه ما تكون بالسجون. ويمكن تغيير الوضع جذريا في المباني القديمة بوسائل تجميلية مختلفة، منها دهان الغرف بألوان جذابة متنوعة؛ خاصة للصفوف الدنيا، زراعة الأشجار

والنباتات دائمة الخضرة في الساحات، واستعمال أثاث أفضل عند استبدال الموجود حاليا. إن مثل هذه الوسائل تحسن وضع المدارس القائمة، وهي تتطلب الوعي والاهتمام أكثر مما تتطلب الأموال. أما المدارس الجديدة، فمن المهم دراسة تصاميمها معماریا واجتماعيا، إضافة إلى النظر إليها من الناحية الوظيفية.

لا بد أن تشمل الاستراتيجية المالية للتعليم الفلسطيني في المستقبل المنظور مصادر التمويل التالية: أولاً، المساعدات الخارجية لمشاريع التوسع والتطوير. ثانياً، الإيرادات العملية من رسوم وأثمان كتب وغيرها، ومع أن هذا المصدر ضئيل على مستوى المدارس، إلا أنه يشكل مصدرا رئيسيا لتمويل التعليم العالي. ثالثاً، مخصصات الموازنة العامة، ولا بد من دراسة هذا الموضوع بجدية وإقرار سياسة ثابتة له. من المقاييس المتعارف عليها في هذا المجال احتساب الإنفاق العام على التعليم كنسبة مئوية من الناتج القومي المحلي. وإذا توفر المصدر الأول لتمويل التعليم، فقد تكون نسبة 7 - 8% ملائمة لفلسطين، وهي أعلى من النسبة الحالية التي تقدر بأقل من 5%.  
إقرار قانون التربية الفلسطينية. لا يوجد حتى الآن قانون فلسطيني للتربية بالرغم من صدور قانون التعليم العالي الفلسطيني سنة 1998. وقد يكون إجماع السلطة الوطنية الفلسطينية عن إصدار هذا القانون بسبب الالتزامات المالية المترتبة على خزينة الدولة بعد نفاذه، إلا أن التأخير في إصداره له تأثيرات سلبية متعددة على تنظيم وتطوير التعليم في فلسطين. ولذلك من الضروري إصدار القانون بالسرعة الممكنة مع مراعاة المرونة المالية مرحليا.

#### 4. التعليم العالي

بالإضافة إلى ما ورد في الفصل السابق، هناك متطلبات يمكن لها أن تجعل التعليم العالي يخدم التنمية في دولة فلسطين على المدى البعيد هي:

■ أن يهدف إلى تهيئة إنسان يمتلك المقدرة الذاتية للتعامل مع المستجدات في النصف

تمويله بشكل منصف يضمن الاستقرار والاستدامة.

■ استمرار التوجه نحو الدراسات التقنية والعلمية الحديثة.

■ معالجة مشكلة البطالة بطرق جذرية بدلاً من استغلال التعليم العالي لإخفاء المشكلة.

الأول من القرن الحالي.

تكثيف العمل على تحسين تنظيم التعليم العالي، ورفده بالموارد البشرية اللازمة.

■ دراسة "اقتصاديات التعليم العالي" للوصول إلى تصور عن إمكانات التعليم العالي الفلسطيني، وتوزيع المسؤولية عن

## القسم الرابع : نحو تنمية بشرية انعتاقية

والمجتمع على الأصدقاء السياسية والتنمية، وذلك توطئة لتلبية الممكن منها في ظل الظروف القائم. ووضع آلية تسمح بإدخال تعديلات على الخطط والسياسات التنموية المذكورة كلما استدعت الضرورة ببعديه ذلك، والبعدان المعنيان هما، طبيعة العمل التنموي وما يستدعيه من مرونة في التخطيط والتنفيذ؛ والتعامل مع الضغوط الخارجية التي تمارس على الفلسطينيين وفي مقدمتها الضغوط الإسرائيلية بتجلياتها المتعددة الأوجه.

### ● ثلاثة أمور أساسية لا بد من تحقيقها

#### ● إنهاء الاحتلال الإسرائيلي

#### ● منظور تنموي مرن

#### ● تبني إطار ديموقراطي منظم بتشريعات للحكم

**الثالث:** تبني إطار ديموقراطي منظم بتشريعات للحكم، يفوض الصلاحيات، ويتيح الفرص أمام الهيئات المحلية للعمل كحكومات محلية تعتمد على مواردها المالية الخاصة، بالإضافة إلى ما تقدمه السلطة المركزية من دعم من خلال خطط تنموية مقرر. ومن شأن هذه السياسة إطلاق طاقات المجتمع من عقالها، تنظيم أدائها، وتعزيز قدراتها ودورها في العملية التنموية؛ وفي مقاومة الاستلاب. وهناك شروط تتعلق بالمزاوجة بين التنمية والمقاومة، وقد بينت التجربة الفلسطينية خلال العقود الثلاثة الماضية إمكانية المزاوجة بين المقاومة والتنمية، فقد اعتاد الفلسطينيون في الأراضي المحتلة تطوير أدواتهم ووسائلهم النضالية والتنموية لتتناسب مع التحديات التي تفرضها إسرائيل عليهم باستمرار. بالإضافة إلى ذلك، هناك خمس خطوات عامة تدعو إلى التوقف عندها، ويملك الفلسطينيون اتخاذها وهي:

■ توفر الإرادة عند القيادة الفلسطينية لإزالة العقبات من طريق إصدار قانون أساسي ينظم العلاقات ويوفر توازناً بين صلاحيات

ما زال المشوار طويلاً أمام الفلسطينيين أجل تحقيق تنمية بشرية انعتاقية تحقق أهدافهم، رغم أن فرصة تاريخية توفرت للمجتمع الفلسطيني لتحقيق هدفه في تنمية بشرية مجزية، فقد مثلت السنوات من 1994-2000 منعطفاً تاريخياً ومرحلة اقترب فيها الفلسطينيون، بمؤسساتهم المختلفة، من تحقيق هدف بناء دولتهم العصرية. فاشتد الحوار حول كل القضايا، سنت القوانين، بنيت المؤسسات، تحركت مؤسسات المجتمع المدني، ازدادت معدلات التعليم، وتطورت جوانب معينة في المجالات الصحية والبيئية.

وبشكل عام، فإن ثلاثة أمور أساسية لا بد من تحقيقها لتفعيل الطاقات الفلسطينية، وتعزيز فرص تعبئتها لمواجهة التحديات القائمة، وهي:

**أولاً:** إنهاء الاحتلال الإسرائيلي الذي يشكل العامل الأساس في إعاقة تحقيق أي تنمية مجزية وذات طبيعة تراكمية، ويقف عائقاً أمام تعزيز قدرات المجتمع الفلسطيني وتمتعه بحقه في تقرير المصير والتنمية. ويبرهن صمود الفلسطينيين واستمرارهم في المقاومة على تمسكهم بهذه الحقوق.

**ثانياً:** صياغة منظور تنموي مرن يوضح المسار نحو المستقبل ويتناسب مع حالة عدم اليقين السائدة في هذه المرحلة، ويشكل معياراً وطنياً تقتنع به المؤسسات الرسمية والأهلية الفلسطينية ويلتزم به الممولون، ووضع شروط للتمويل ومراقبته حسب القانون. ولتحقيق هذا المنظور لا بد من تفعيل القدرات الفلسطينية ودفعها إلى الحد الأقصى من العطاء. وتشمل القدرات الفلسطينية توفير مناخ يسمح بتبادل السياسي مع التنموي، ويتيح حواراً مجتمعياً جاداً وعمقاً لتعريف حقوق الفرد

## هناك ضرورة لتنمية الوعي عند الجمهور الفلسطيني وتبصيره بالمشكلات القائمة

السلطات التشريعية والقضائية والتنفيذية، ويتيح للمواطن ممارسة حقوقه بحرية ضمن القانون. بالإضافة إلى المصادقة على قانون استقلال القضاء لضرورة وجود سلطة قضائية مستقلة قادرة على ضمان سيادة القانون.

■ توفير الشفافية لرفع درجة الثقة بين السلطة والمواطن، وتنمية الوعي عند الجمهور الفلسطيني وتبصيره بالمشكلات القائمة، بتوضيح أبعادها وإعداده نفسياً لمواجهةها فالنموذج التنموي الذي يقترحه هذا التقرير لا يمكن أن يتحقق بدون وعي مجتمعي ومشاركة جماهيرية. وهنا يجب تشجيع فض الخلافات الهامشية الصغيرة، التي لا تستدعي اللجوء إلى المحاكم بالضرورة، بالوسائل السلمية. ويتطلب ذلك تفعيل هيئة الرقابة العامة في القيام بدورها في الرقابة على صرف الميزانيات، وعلى الاستثمارات الحكومية والشركات المحترقة، وإصدار التقارير الخاصة بهذا الموضوع بما يضمن المحاسبة والمساءلة القانونية والإدارية<sup>3</sup>.

■ إنشاء " مجلس تنمية " على أعلى مستوى ممكن، تشارك فيه المؤسسات الرسمية والقطاعين الأهلي والخاص، وتكون مهمته رسم مسار التنمية، ومراجعة السياسات والأداء التنمويين.

■ تعزيز دور المؤسسات الرسمية كالوزارات؛ وخاصة وزارة الحكم المحلي، التخطيط والتعاون الدولي، المالية، والعدل، المنظمات الأهلية، والقطاع الخاص، وكذلك الأفراد في رسم السياسات وتنفيذها. ويتم ذلك بتفويض سليم للصلاحيات؛ خاصة على الصعيد الرسمي، مترافقاً مع مساءلة فاعلة، وآلية للتغذية الراجعة. ويتطلب ذلك وضع الهيكلية السليمة للمؤسسات العاملة في السلطة الوطنية وتوضيح اختصاصات كل جهة حكومية وصلاحياتها بما ينهي الازدواجية داخل الأجهزة الحكومية بشكل عام، والوزارات بشكل خاص.

■ سن القوانين المنظمة لعمل الأجهزة الأمنية وتشريعها، بما يضمن حماية حقوق المواطن وحقوق العاملين فيها، ويراعي ضمان أمن أفراد المجتمع. إن قيام السلطة الوطنية الفلسطينية لا يجب

أن يعتبر وكأنه نهاية المطاف، بل يجب أن يشكل فرصة حقيقية وبدائية للتعامل الجاد والفعال مع المشاكل الأساسية المتركمة. وحالما يتم التوصل إلى تسوية سياسية مقبولة، ستواجه دولة فلسطين، ومنذ لحظة إعلانها، المشكلة المزدوجة المتمثلة بازدياد السكان وضعف الاقتصاد. لذلك، سيكون من بين الأولويات العليا لقيادات الدولة بلورة إستراتيجيات اجتماعية واقتصادية بعيدة المدى، أخذة بعين الاعتبار أن المساعدات الدولية قد تتوفر لبعض الوقت، إلا أنها لن تستمر لفترة طويلة بالوتيرة نفسها، وأن تضع بالحسبان الترتيبات الإقليمية، والتي لن يكون لفلسطين دور كبير في صياغتها. وقد يصعب على القيادة تنفيذ بعض السياسات التي لن تلبي التوقعات الشعبية التي سترافق نشوة الاستقلال.

وأخيراً، ليس هناك بديل عن مواصلة السعي لتوفير مرونة في المنظور التنموي المقترح والسير بخطوات تتجاوز العقبات السياسية التي تقف في وجه التنمية في فلسطين، مترافقة بحفظ التوازن والاتجاه (equilibrium in motion). كما أن هناك أهمية كبيرة للعمل على كل الأصعدة، وضمن أصول إدارية ومهنية واضحة ومرجعيات محددة وآليات للمساءلة والمكاشفة. ولا يمكن الاستمرار في الفصل بين المقاومة من أجل التحرر والتنمية البشرية المستدامة من حيث المفهوم؛ فالعلاقة بينهما جدلية. ولكن ينبغي تفريغ مسؤولين مؤهلين للعمل التنموي بمتطلباته الاجتماعية والاقتصادية والمؤسسية، وتواصل تام مع الجمهور واحتياجاته لاستثمار طاقاته البشرية المختزنة، والعمل على تفعيلها وإشراكها في تحمل أعباء عملية الانعتاق التنموي من أجل إشراكها في جني ثمار العملية التنموية. إن استبطان فكرة التنمية البشرية في مؤسسات المجتمع يخدم عملية التحرر بمفهومها الشمولي، كما أن استدامة عملية التنمية لا تتحقق إلا بحصول المجتمع الفلسطيني على حقه في تقرير المصير.

## يجب وضع الهيكليات السليمة للمؤسسات العاملة في السلطة الوطنية وتوضيح اختصاصات كل جهة حكومية وصلاحياتها

## إن استدامة عملية التنمية لا تتحقق إلا بحصول المجتمع الفلسطيني على حقه في تقرير المصير

3. الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن، حالة حقوق المواطن الفلسطيني (2000)، التقرير السنوي السادس. رام الله، 2001.

## الملاحق

مؤشرات التنمية البشرية	ملحق 1
تعريف المصطلحات	ملحق 2
قائمة بالحالات الدراسية	ملحق 3
المراجع باللغة العربية / المراجع باللغة الانجليزية	ملحق 4
أهم المتحدثين في ندوات ومؤتمرات برنامج دراسات التنمية خلال الأعوام 1999 - 2001	ملحق 5
سلسلة لقاءات مجتمعية تحضيرية	ملحق 6
قائمة بأعضاء اللجنة الوزارية	ملحق 7
المؤتمر الوطني للتنمية البشرية	ملحق 8

